"إشكالية الممارسة الديمقراطية"

- العديد من الانظمة حول العالم التى إتخذت من الديمقراطية منهجاً للحياة السياسية تعيش حالياً فى أزمة نراها على هيئة إحتجاجات مستمرة لفئات المجتمع المختلفة تنظم خارج دائرة مؤسسات العمل الديمقراطى التقليدية مثل الأحزاب والنقابات ، ولعل أوضحها فى اليونان واسبانيا وايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة (حركة إحتل وول ستريت) ، وقد يعود ذلك لعدة عوامل وقوى مضادة للممارسة الديمقراطية السليمة أهمها الفجوة المتسعة بين الدخول والثروات وتشابك المصالح بين أهل السياسة والمال نتيجة التمويل الضخم للعملية الانتخابية وايضاً الفجوة الديمقراطية الناجمة عن إنفراد النخبة الادارية والفنية فى الحكومات فى إتخاذ قرارات مهمة دون أن تتشكل وتتبلور تلك القرارات من خلال حوار عام ، ويضاف الى هذه الأسباب النمو المطرد للإستهلاك الخاطئ والذى يغذيه إعلام مرئى يسيطر عليه أصحاب مصالح ذوى أجندة لاعلاقة لها بالديمقراطية ، علاوة على عامل كوكبى متمثل فى هيمنة المصالح الرأسمالية الكبرى فى العالم على مقدرات الاقتصاد الدولى مما أدّى الى تعثر وبل إجهاض كثير من التجارب التنموية والديمقراطية فى دول شرق أوربا وأمريكا اللاتينية وافريقيا.

- ومنذ أيام منّظر الليبرالية الديمقراطية "جون ستيوارت ميل" فى القرن التاسع عشر والجدل يدور حول الدور السياسى للطبقات الاجتماعية المختلفة وطبيعة الديمقراطية الاقتصادية ، وامّا اليوم فهناك إدراكاً فى محيط دائرة الاصلاح الديمقراطى بأهمية مزج " **ديمقراطية التمثيل من خلال الانتخابات representative democracy** " **بديمقراطية " المشاركة participatory democracy** " بهدف الارتقاء بجودة الأولى من خلال مساهمة الثانية ، ويبقى السؤال فى كيفية دفع المواطنين للاسهام الايجابى فى دائرة المشاركة الديمقراطية دون فوضى أو عشوائية ، وهناك ثلاثة دوائر لتحقيق هذا الهدف ، الاولى دائرة الاسرة والمدرسة والثانية دائرة المجتمع المدنى والثالثة دائرة الدولة الديمقراطية ، وكل هذه الدوائر تعضد بعضها البعض ويلزم تفعيلها فى منظومة متوازنة ومتكاملة. فالقضاء على الثقافة السلطوية داخل العائلة ومنظومة التعليم هى اللبنة الأولى لتكوين الفرد الديمقراطى ، والمجتمع المدنى هو الوسيط بين الحياة الخاصة للافراد وبين السياسة والاقتصاد من خلال الحركات

الاجتماعية المتنوعة ومنظمات العمل الأهلى والتطوعية والنوادى وشبكات الانشـــطة المختلفة ، وكلها لها مساهمة حيوية فى الارتقاء بالممارسة الديمقراطية بشرط وضوح أهدافها ومواثيق الشرف الخاصة بها ، وتشمل دائرة الدولة الديمقراطية – علاوة على البرلمان – المجالس المحلية فى المدن والاحياء والقـــرى ومجـــالس العـــاملين فـــى المنشئات الانتاجية والخدمية ومجالس الاباء فى المدارس والنقابات المهنية والعمالية ، ويؤدى تعظيم دور الدوائر الثلاث الى الإنتقال من ديمقراطية الدولة الى ديمقراطيـــة المجتمع ككل.

- ومصر الثورة لايمكن ان تكتفى بالنموذج التقليدى لديمقراطية التمثيل التى تعبّر عنها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية وكما لن يستمر ميدان التحرير وغيره مـــن الميادين مصدراً للتعبير الديمقراطى الشعبى ، وعليه يجب أن تدور حواراتنا ومن ثم توجهاتنا حول تفعيل الممارسة الديمقراطية الوليـــدة مـــن خـــلال ثـــلاث مســـارات للديمقراطية ، الأول مسار " **ديمقراطية التشـــاور deliberative democracy** " وذلك بالنقاش وتعدد الاراء فى منتديات للحوار منظمة مسبقاً بأهداف وتوقيتات محددة وبأفراد مؤهلة للتنسيق وللاعداد ولتوفير المعلومات حتى لاتصبح مضيعة للوقت وتفقد مصداقيتها وشعبيتها ، ولمثل هذه المنتديات فوائد عدّة أهمها إضفاء الشـــرعية علـــى القرارات المهمة للدولة والارتقاء بقّيم الأستماع والنقاش فـــى الموضـــوعات العامـــة والمساهمة فى بناء الثقة بين المشاركين ، وكل ذلك يؤدى الى الالتحام الـــديمقراطى بين السياسة والمجتمع ؛ والمســـار الثـــانى يتمثـــل فـــى " **ديمقراطيـــة المشـــاركة participatory democracy** " ، وهناك عدة مقترحات بهذا الشأن مثـــل خلايـــا التخطيط داخل المنشئات العامة والخاصة فى المانيا حيث يشـــارك فيهـــا العـــاملون والادارة ومثل نظام المحلّفين فى المحاكم فى إنجلتـــرا والولايـــات المتحـــدة ومثـــل الاجتماعات الإفتراضية عبر شبكات الاتصال فى المدن والقرى والتى يشارك فيهـــا المواطنون بآرائهم ومقترحاتهم ، ومثل ايضاً مؤتمرات التوافق الوطنى على مستوى الدولة ، وتستهدف كل هذه الآليات مشاركة ذوى الدخل المحدود وذوى التعليم البسيط لدمجهم فى عملية الممارسة الديمقراطية ؛ " **والديمقراطية الاقتصـــادية economic democracy** " هى المسار الثالث ، فلايمكن عزل السياسة والاقتصاد عن بعضـــها وبل يجب الربط بينهما ، ولقد تم تعريف الديمقراطية الاقتصـــادية بدولـــة الرفاهـــة الاجتماعية فى اوروبا الغربية والدول الاسكاندينافية لتحقيق المســـاواة فـــى الحقـــوق الاجتماعية والاقتصادية مثل حق التعليم وحق الرعاية الصحية وحق المسكن الملائم ،

ولإعادة توزيع الثروة ورفع مستوى معيشة الفقراء من خلال آليات فعّالة للضـــرائب وشبكات الضمان الاجتماعى ؛ وللارتقاء بمهارات وثقافة القــوى العاملـــة لضـــمان مشاركتها الفعّالة ، ويمكن لمصر الاسترشاد فى هذا الصدد بالقواعد التى صدرت فى الاتحاد الاوروبى حول مشاركة العاملين فى مؤسساتهم وايضاً بمثال ايطاليـــا التـــى أنشئت وزارة للفرص المتكافئة وبل أن قانون العمل فى الولايـــات المتحـــدة يســـمى بقانون الفرص المتكافئة.

- ومن التحديات المهمة امام الممارسة الديمقراطية السليمة وجود إعلام مستّقل – عـــن الدولة وعن رأس المال – فالاعلام له خمسة مهام فى تفعيل العمـــل الـــديمقراطى ، الاولى الاسهام فى حرية الكلمة ، والثانية فى نشر المعلومـــة والمعرفـــة والســـماح بالفحص النقدى لها ، والثالثة هى فى اعطاء الصوت للفئات المهمشة وتتمحور الرابعة حول تشكيل قيم الانفتاح والاتصال والنقاش وامّا الأخيرة فتتعلق بالارتقاء بالعقل العام **public reasoning** للمجتمع.

- ولقد إزدهرت ديمقراطية الحوار والمشاركة العابره للحدود فى الســـنوات العشـــرين الماضية من خلال المنتديات الاجتماعية العالمية المناهضة لمصالح الهيمنة الماليـــة ، ومن خلال الدور الذى لايستهان به لمنظمات المجتمع المدنى العالمى فـــى مجـــالات البيئة والصحة والفن والثقافة ، وعلى مصر الجديدة أن تكون حلقة فاعلة فى الممارسة الديمقراطية الدولية تعطى لها وتأخذ منها ، ولقد كانت الثورة المصرية مثـــالاً الهّـــم شعوب العالم ومجتمعاته المدنية ، ويمكن لمصر ان تعطى مرة أخرى نموذجاً قويـــاً يحتذى به فى التغلب على إشكالية الممارسة الديمقراطيـــة ، وتحقـــق بـــذلك الشـــكل الديمقراطى الذى يحلم به عامة الناس على وجه الارض.

شريف دلاور.